

Distr.: General
20 July 2012
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الثامنة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٧-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الدورة الثامنة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة القانونية والتقنية ١٧ جلسة خلال الدورة الثامنة عشرة للسلطة. وبدأت اللجنة أعمالها في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، قبل انعقاد جلسات المجلس والجمعية بأسبوع واحد، وواصلت عملها حتى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢ - وشارك في الجلسات المعقودة خلال الدورة الثامنة عشرة أعضاء اللجنة الآتية أسماؤهم: أديسينا أديجي، وفرحان الفرحان، وديفيد بييت، وهارالد بريكي، ووينيفريد بروديلت، ولاليتا ديفيس - ماتيس، وكايزر دي سوزا، وإيلفا إسكوبار، وراسل هوورث، وكيسونغ هيونغ، وإيلي جارماش، وإيمانويل كالنغي، وبيدرو مادوريرا، وحسين مبارك، ونوبويوكي أوكاموتو، وماريو أويارزابال، وأندريزي برزيتشين، وكريستيان ريشيرت، وكريستيان رودريغو، وماروتادو سوداكار، وهاتيشي دجانغ. وأبلغ الأعضاء التالية أسماؤهم الأمين العام بأنهم لن يتمكنوا من حضور الدورة: دومينيكو دا إمبولي، وألكسندر تشيتشروف، ويوسيبو لوبيرا. وجرى على الممارسة السابقة، شارك أيضاً في جلسات اللجنة جورج شيركاشوف قبل أن ينتخبه المجلس رسمياً في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ لما تبقى من فترة ولاية دينيس خراموف، الذي استقال من عضوية اللجنة.

٣ - وفي ٩ تموز/يوليه، انتخبت اللجنة راسل هوورث (فيجي) رئيساً لها، وكريستيان ريشيرت (ألمانيا) نائباً للرئيس.



٤ - وأقرت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/18/LTC/1) في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي نفس التاريخ، قُدمت إلى اللجنة إحاطة أولية بمهامها وممارسات العمل لديها وبرنامج عملها المتوقع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقررت اللجنة، نظرا لكثافة جدول أعمالها، ترتيب بنوده حسب الأولوية. فقررت أن تستعرض أولا الطلبات الخمسة المقدمة للموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستشكاف التي كانت قد أدرجت على جدول أعمالها لهذه الدورة، وأن تنظر بعد ذلك في التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين. وقررت أن تنظر لاحقا، إذا سمح الوقت، في التوصيات المتعلقة بإرشاد المتعاقدين لتقييم الآثار البيئية التي يمكن أن تترتب على استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة، وفي غير ذلك من بنود جدول أعمالها.

ثانيا - طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف في المنطقة

٥ - نظرت اللجنة في الطلبات الخمسة المقدمة للموافقة على خطط عمل تتعلق بالاستكشاف. وطبقا للأنظمة السارية، نظرت اللجنة في الطلبات حسب ترتيب ورودها، على النحو التالي:

- (أ) حكومة جمهورية كوريا (مقدم في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢)؛
- (ب) المعهد الفرنسي لبحوث استغلال البحار (مقدم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢)؛
- (ج) شركة يو كي سيبيد ريسورسز ليميتد (UK Seabed Resources Ltd) (مقدم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢)؛
- (د) شركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف (مقدم في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢)؛
- (هـ) شركة جي - تك مينيرال ريسورسز إن في (جي سي آر) (G-TEC Mineral Resources NV (GSR)) (مقدم في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢).

٦ - وعقدت اللجنة جلسات مغلقة للنظر في الطلبات في ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويرد تقرير اللجنة وتوصياتها إلى المجلس بشأن كل من طلبات خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف في الوثائق ISBA/18/C/15-19.

٧ - وأثناء نظر اللجنة في الطلبات المقدمة للموافقة على خطط العمل المتعلقة باستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، أحاطت اللجنة علما بالأنشطة التي يجرى بها مستقبلا في المنطقة والمتعلقة بحماية البيئة البحرية. وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الالتزامات الواردة في الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة البحرية للمنطقة (المادة ١٤٥) والمتعلقة

بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. بموجب الجزء الثاني عشر، لا سيما التدابير اللازمة لحماية النظم الإيكولوجية النادرة والهشة والحفاظ عليها. وفيما يتعلق بالطلبات المقدمة للموافقة على خطة عمل تتعلق باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، لاحظت اللجنة أنه لا يوجد تداخل مع مجالات الاهتمام البيئي الخاصة في خطة الإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليرتون. وأشارت اللجنة أيضا إلى الالتزامات الواردة في الاتفاقية بشأن التعاون العالمي والإقليمي من خلال المنظمات الدولية المختصة في صياغة وتطوير القواعد والمعايير الدولية والممارسات الموصى بها والإجراءات اللازمة لحماية البيئة البحرية وحفظها، وفقا للاتفاقية (المادة ١٩٧). ولاحظت اللجنة التطورات الدولية في مجال حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه في المناطق الموحدة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشارت إلى أن الطلبات التي تقدم في المستقبل للموافقة على خطط العمل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار نتائج هذه التطورات.

٨ - وفي نفس السياق، كان على اللجنة أن تبت في مسألة ما إذا كان ينبغي أن تأخذ في الاعتبار البحوث العلمية التي تجرى في الوقت الراهن في مواقع الفتحات الحرارية المائية التي تقع في محيط مربع محدد لاستكشاف الكبريتيدات.

٩ - ولاحظت اللجنة أيضا أنه كان يتعين، في حالة بعض الطلبات، النظر في القدرة التقنية للمتعاقد من الباطن العاملين لحساب المتعاقد الأصلي. ولاحظت اللجنة أيضا أنه ينبغي أن تتضمن جميع الطلبات تفاصيل المتعاقد من الباطن الذين سيُشركون في العمل، مُقرّةً بأن هناك اتجاهًا متناميًا لاستخدام شركات للخدمات التجارية لتوفير بيانات بيئية أساسية. وذكرت أنه لا يوجد سوى بضع شركات للخدمات هي التي تملك معرفة بالمناطق الحدودية التي لها أهمية للتعددين في قاع البحار. ولاحظت اللجنة أيضا الحاجة إلى دعم حلقات العمل المعنية بتوحيد المعايير التي تنظمها الأمانة لتيسير نقل المعلومات من الأوساط العلمية إلى شركات الخدمات لدعم الطلبات التي تقدم لأغراض التعددين.

ثالثا - تقييم التقارير السنوية للمتعاقدين المقدمة عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

١٠ - عقدت اللجنة جلسات مغلقة قامت خلالها باستعراض وتقييم التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (النظام المتعلق بالعقيدات). وزوّدت اللجنة بتحليل أولي للتقارير السنوية أعدته الأمانة (ISBA/18/LTC/CRP.3) تيسيراً لأعمالها. وتوزعت اللجنة إلى خمسة أفرقة عاملة تغطي الجوانب الجيولوجية، والجوانب البيئية، والجوانب التقنية، والجوانب المالية، ومسائل أخرى واردة في التقارير السنوية. وأجرت الأفرقة العاملة استعراضاً أولياً للتقارير السنوية، وأعدت

مشروع تقييم لكي تنظر فيه اللجنة بعد ذلك. ويرد تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن التقارير السنوية للمتعاقدین في الوثيقة ISBA/18/LTC/11.

١١ - وأبدت اللجنة أيضا التعليقات التالية:

المسائل العامة

(أ) لم يقدم ستة من مجموع تسعة متعاقدین تقارير أنشطتهم السنوية في الوقت المناسب، وهو ما ينتقص من قدرة أجهزة السلطة على الاضطلاع بمهامها بفعالية؛

(ب) تتبع غالبية التقارير إلى حد بعيد النسق العام الذي حددته اللجنة؛

(ج) بلغ معظم المتعاقدین المرحلة الأخيرة من عقودهم التي تبلغ مدتها خمس سنوات. ويُتوقع بنهاية ذلك الوقت أن يكونوا قد حددوا موقع تعدين من الجيل الأول، وحصلوا على بيانات بيئية أساسية جيدة، ووضعوا نموذجا لنظام التعدين وتربيات لمعالجة المعادن في وقت لا يتجاوز النهاية المتوقعة لعقود كل منهم؛

(د) غير أن وتيرة عمل المتعاقدین تتفاوت. فبعض المتعاقدین لا يزال في مرحلة الاستكشاف أو المرحلة البيئية من العمل. وهناك متعاقدون لم ينجزوا أي عمل بشأن تكنولوجيا التعدين وتكنولوجيا المعالجة؛

(هـ) لا تبلغ نتائج العمل الميداني (لا سيما النتائج المتعلقة بأعمال الاستكشاف)، بالتفصيل المطلوب، أو في كثير من الحالات لا تكون متاحة بالنسق الرقمي. ويشكل ذلك مصدر قلق كبير للجنة. فعدم وجود بيانات خام في نسق رقمي يعوق السلطة عن أداء عملها لتكون مستودعا فعالا لبيانات قياس الأعماق والبيانات الجيوفيزيائية والجيو تكنولوجية والكيميائية لتيسير المزيد من الاستكشاف في المنطقة. وستولي اللجنة في المستقبل، عند النظر في إصدار تراخيص جديدة والتوصية بإصدارها، أهمية كبيرة لمدى امتثال المتعاقدین للطرق المحددة سلفا والموصى بها في ما يتعلق بإبلاغ البيانات؛

أعمال الاستكشاف

(و) تقدمت أعمال الاستكشاف ببطء عموما أثناء الفترة المشمولة بالتقرير؛

(ز) تعرب اللجنة عن قلقها لأن أحد المتعاقدین لم يضطلع بأية أنشطة استكشاف أثناء فترة العشر سنوات الأولى. بموجب العقد ومع دخوله مرحلة السنوات الخمس النهائية. وترى اللجنة أن هذا الأمر يثير قلقا بالغا، وتدعو هذا المتعاقد إلى النظر في هذه المسألة وفقا لذلك؛

(ح) يفيد بعض المتعاقدين أنهم لم ينجزوا أي أعمال على الإطلاق في إطار الأنشطة المتعلقة بالاستكشاف والتعدين ومعالجة المعادن؛

(ط) وفقا لما جاء في التقييمات التي أجرتها اللجنة سابقا، لا يوجد توحيد في تصنيف العقيدات استنادا إلى بنيتها أو شكلها أو حجمها. فينبغي وضع معيار في أقرب فرصة ممكنة. وينبغي أن تنظر السلطة الدولية في عقد اجتماع للمتعاقدين أو حلقة عمل لتوحيد التصنيف، كما أشير إليه في الفقرة ٩٦ من تقرير الأمين العام (ISBA/18/A/2)؛

(ي) توصي اللجنة بشدة بأن يتم الإبلاغ عن نتائج أعمال الاستكشاف في شكل رقمي وأن تشمل هذه النتائج البيانات التالية:

١' قياس الأعماق (ملفات إحدائية xyz) (إلزامية)؛

٢' البيانات الجيوفيزيائية (البيانات الأولية المأخوذة على أساس جغرافي) (مطلوبة)؛

٣' وفرة العقيدات (إلزامية)؛

٤' التحاليل الكيميائية (+ أساليب التحليل والدقة التحليلية وتقديرات الدقة) (إلزامية)؛

اختبارات التعدين وتكنولوجيا التعدين المقترحة

(ك) لا يزال يتعين إحراز تقدم بشأن المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا، لا سيما في ما يتعلق بالتعدين والمعالجة الفلزية للعقيدات. وثمة بعض المتعاقدين الذين لم يشرعوا بعد في تطوير قدراتهم التكنولوجية. ولذلك، لعله من المفيد أن يبذل هؤلاء جهودا متضافرة عن طريق تجميع مواردهم؛

(ل) ينبغي للمتعاقدين الذين يشاركون بنشاط في البحث والتطوير بمجال تكنولوجيا التعدين أن يركزوا حاليا على تطوير نظام تعدين موحد وأن يختبروا تكنولوجياهم على أعماق أكبر؛

(م) اختبر عدد قليل من المتعاقدين تكنولوجيا معالجة المعادن على نطاق تجريبي. وسيكون استخراج العناصر الأرضية النادرة والفلزات الأخرى من العقيدات ذا قيمة إضافية وينبغي مواصلة هذا الأمر؛

الرصد والتقييم البيئان

(ن) تتسم الأعمال البيئية التي أبلغ عنها المتعاقدون في عام ٢٠١١ بأنها أفضل نوعية عموماً من الأعمال المبلغ عنها في تقاريرهم عن السنوات السابقة. وقدم عدد من المتعاقدين، رداً على طلب وجه إليهم أثناء اجتماعهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بعض البيانات الأولية التي ستسهم إلى حد كبير في تقييم الأثر المحتمل على البيئة البحرية وكذلك في وضع الخطة الإقليمية للإدارة البيئية لمنطقة كاريون - كليرتون. وستساعد هذه البيانات في تقييم الآثار المحتملة للتعدين على البيئة البحرية. وستتيح هذه البيانات أيضاً وضع الخطة الإقليمية للإدارة البيئية لمنطقة كاريون - كليرتون. وبما أن البيانات البيئية غير مصنفة، ينبغي أن يقدم جميع المتعاقدين هذه البيانات إلى السلطة الدولية قبل بدء دورتها المقبلة لكي يتسنى لها وضع قاعدة مركزية للبيانات البيئية وتعزيزها؛

المسائل المالية

(س) لم يقدم بعض المتعاقدين حتى الآن بيانات مالية مفصلة عن عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ رغم الدعوات المتكررة من جانب اللجنة للقيام بذلك. وتدعو اللجنة المجلس إلى النظر في هذه المسألة وفقاً لذلك؛

(ع) ومن التطورات الإيجابية التي حصلت، أثناء إعداد التقارير لعام ٢٠١١، أن العديد من المتعاقدين قدموا إيضاحات رداً على تقرير التقييم الذي أعدته اللجنة العام الماضي، وأحرزوا تقدماً كبيراً نحو الامتثال للتوصيات المالية الصادرة عن اللجنة كما وردت في الوثيقة ISBA/15/LTC/7. ويُشجع المتعاقدون على مواصلة إدخال التحسينات على التقارير المالية نحو تحقيق الامتثال التام لهذه التوصيات؛

مسائل أخرى

(ف) لم يقدم، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سوى متعاقد واحد قائمة بالبحوث التي نشرت في المجلات الخاضعة لاستعراض الأقران. وتطلب اللجنة إلى الأمانة العامة وضع قائمة بالمنشورات الواردة من جميع المتعاقدين بشأن العقيدات المتعددة الفلزات ونشر كتيب يتضمن هذه المنشورات؛

(ص) واصل عدد قليل من المتعاقدين تحليل اتجاه الطلب والعرض وأسعار الفلزات في الأسواق؛

(ق) في المرحلة المفصلة من أعمال الاستكشاف، ينبغي أن ينظر المتعاقدون في استخدام تقنيات متقدمة مثل المركبات التي يجري تشغيلها عن بعد والمركبات المستقلة الغوّاصة لإعداد خرائط مفصلة لقياس الأعماق وتقدير وفرة العقيدات بدقة.

١٢ - واتفق أعضاء اللجنة على ضرورة استعراض التقارير التي تقدمها إلى المجلس، لا سيما في ما يتعلق بالتقارير السنوية للمتعاقدين، لكفالة تزويدها المجلس بما يكفي من المعلومات التي تتيح له البقاء على اطلاع وثيق وتمكنه من اتخاذ قرارات مستنيرة حسب الاقتضاء. وسيجري هذا الاستعراض في الوقت المناسب لأغراض الدورة القادمة للجنة.

رابعاً - معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات

١٣ - زُوِّدَت اللجنة بتقرير للأمين العام عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة (ISBA/18/LTC/10). وجرى الاضطلاع، مع سبعة من المتعاقدين الحاليين، بهذا الاستعراض الذي أجري وفقاً للمادة ٢٨ من النظام المتعلق بالتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة. ولاحظت اللجنة أن هذا هو الاستعراض الدوري الثاني في حالة المركز العلمي الحكومي في روسيا (Yuzhmorgeologiya)، ومنظمة إنتر أوشنميتال المشتركة (Interoceanmetal Joint Organization)، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات (China Ocean Mineral Resources Research and Development Association (COMRA)، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (Ocean Resources Development Co. Ltd Deep)، والمعهد الفرنسي للأبحاث استغلال البحار IFREMER، التي صدرت عقودها في عام ٢٠٠١. وفي حالة المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (Federal Institute for Geosciences and Natural Resources (BGR) الذي صدر عقده في عام ٢٠٠٦، فقد انتهى برنامج أنشطته للسنوات الخمس الأولى في عام ٢٠١١.

١٤ - وأحاطت اللجنة علماً بحالة أعمال الاستكشاف التي يقوم بها المتعاقدون الحاليون، كما أفيد في الاستعراضات الدورية. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الأمانة، في أعقاب الاجتماع الذي عقده الأمين العام مع المتعاقدين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تلقت المزيد من البيانات الأولية منهم، ويجري حالياً اتخاذ تدابير (رهنها بتوافر موارد للميزانية) لكفالة إمكانية تحليل هذه البيانات وتقييمها وتوحيدها بغرض تيسير وضع خطوط الأساس البيئية للمرحلة المقبلة من التعدين في قاع البحار.

١٥ - ولا تزال برامج معظم المتعاقدين عبارة عن حملات بحوث علمية مطولة، بدون أي حدود تجارية. ولم يتم أي متعاقد بإبلاغ السلطة الدولية حتى الآن بأنه قد اتخذ قرارا بالمضي في إجراء التعدين الاختباري لتقييم المخاطر التجارية والبيئية المرتبطة بتنظيم التعدين والمعالجة. وأوصت اللجنة بأن يطلب إلى جميع المتعاقدين المعنيين القيام، خلال السنوات الخمس القادمة، بتقييم اقتصادي أولي لحدوى القيام باستغلال المعادن نظرا إلى أن ذلك سوف يعطي مؤشرا على مستوى العائدات التي يمكن أن تتحقق لأي استثمار في استكشاف العقيدات.

خامسا - اختيار المرشحين بهدف تنفيذ برنامج التدريب

١٦ - وفقا للأنظمة المعمول بها، يشترط على كل متعاقد وضع برنامج للتدريب من أجل تدريب موظفي السلطة والدول النامية. ويتعين وضع برنامج التدريب بالتعاون مع السلطة والدولة أو الدول المزكية، ويجب تقديمه إلى السلطة لكي توافق عليه قبل بدء أنشطة الاستكشاف بموجب العقد.

١٧ - وتلقت اللجنة تقريرا من الأمانة عن حالة تنفيذ برامج التدريب المقترحة من الرابطة الصينية للبحث والتطوير في الموارد المعدنية للمحيطات، وشركة ناورو لموارد المحيطات، وشركة تونغا للتعدين البحري المحدودة، التي تمت الموافقة على طلباتها المقدمة للحصول على الموافقة على خطط عمل الاستكشاف في عام ٢٠١١. وكخطوة أولى، دعت الأمانة العامة المرشحين المهتمين إلى تقديم طلبات للاستفادة من فرص التدريب، بغرض وضع قائمة بالمرشحين المؤهلين. وشجعت اللجنة الأمانة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة البحث عن المرشحين المؤهلين. ووافقت اللجنة على مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة وعلى القيام في نفس الوقت بإنشاء فريق فرعي لإعداد تقرير كي تنظر فيه.

١٨ - ورغم أن مقدمي الطلبات والمتعاقدين الحاليين امتثلوا للأنظمة المعمول بها، فقد أوصت اللجنة بأن القيام، عملا بالمادة ١٥ من المرفق الثالث للاتفاقية، بصياغة برامج للتدريب ووصفها على وجه التحديد في طلبات الموافقة على خطط العمل سيكون عونا للسلطة. وتمت الإشارة أيضا إلى أنه سيكون من المفيد للأمين العام أن تتمكن اللجنة من وضع توصيات توجيهية للمتعاقدين بشأن إعداد برامج التدريب وتنفيذها. فمن شأن هذه التوصيات أن تساعد على تشجيع اتباع نهج موحد إزاء التدريب. وتم الاتفاق على إدراج النظر في هذه المسألة في برنامج عمل اللجنة. ولاحظت اللجنة أيضا أن تنص برامج التدريب عملا بالأنظمة ينبغي أن تيسر "المشاركة الكاملة" لموظفي السلطة والدول النامية في "جميع الأنشطة المشمولة بالعقد". وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أن مشاركة هؤلاء الموظفين ينبغي أن تمتد على طول مدة العقد.

سادسا - الأثر البيئي المترتب على الأنشطة في المنطقة

ألف - تقرير عن المشاورات غير الرسمية مع المتعاقدين

١٩ - أُبلغت اللجنة بأن الأمين العام عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ اجتماعا غير رسمي مع ممثلي جميع المتعاقدين الحاليين، بمن فيهم الخبراء البيئيون، بغرض تلبية الحاجة الملحة لدى السلطة إلى تحديث متطلبات إدارة بياناتها من حيث الأشكال المقبولة للبيانات لغرض تقديم البيانات العلمية والتقنية التي يجمعها المتعاقدون إلى الأمانة. وتلقت اللجنة تقريرا عن نتائج المشاورات غير الرسمية (ISBA/18/LTC/3). ولوحظ أنه جرى الاتفاق في الاجتماع على عدد من الأنشطة المحددة التي سيضطلع بها المتعاقدون.

٢٠ - ولاحظت اللجنة أيضا أن المشاركين في الاجتماع اتفقوا بشأن برنامج عمل يتعين تنفيذه لدعم الوظائف الأساسية للأمانة بغية تعهد قواعد البيانات وإتاحة الحماية الكافية للبيئة البحرية من الآثار التي قد تنشأ نتيجة للأنشطة المتعلقة بالمعادن التي يضطلع بها في المنطقة. وقد اشتمل هذا العمل على ما يلي:

(أ) إجراء استعراض للبيانات التي يوفرها المتعاقدون نتيجة للطلبات قبل عقد الاجتماع وأثناء انعقاده، واستعراض لحالة المعلومات البيئية المتعلقة بمجالات استكشاف منطقة كلاريون - كليبرتون والمحيط الهادئ؛

(ب) إعادة تصميم قاعدة البيانات البيئية، لمواءمتها مع الشكل الجديد للبيانات، ونقل البيانات المحفوظة إلى قاعدة البيانات الجديدة؛

(ج) إدماج صحائف البيانات الوصفية في نظام للمعلومات الجغرافية متاح على الإنترنت للسماح بتحديد البيانات التي جُمعت في مناطق عمل المتعاقدين، ومن ثم تمكين السلطة من الاضطلاع بدورها في تعزيز البحث العلمي البحري والتعاون الدولي في المنطقة وتشجيعهما؛

(د) عقد حلقات عمل لوضع تصنيفات معيارية ليقوم المتعاقدون بوضع تصنيفات متسقة للأنواع حتى يتسنى إنشاء قاعدة بيانات متجانسة لضمان حماية أكثر فعالية لعالم الحيوانات البحرية في المنطقة.

٢١ - ولاحظت اللجنة مع القلق، أنه، على نحو ما أبلغ عنه الأمين العام، لم تُرصد في الوقت الراهن أي اعتمادات لتمويل الأنشطة في إطار الميزانية الحالية للسلطة، وأنه سيلزم توفير موارد إضافية. علاوة على ذلك، لوحظ أن السلطة ينبغي أن تواصل تطوير أوجه

التعاون العلمي وتعزيزها مع المجموعات والمنظمات المعنية لتعميق فهم المواضيع ذات الصلة بحماية النظم البيئية البحرية من الآثار المرتبطة بأنشطة التعدين في المنطقة.

باء - استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة

٢٢ - قُدِّمت للجنة مجموعة من مشاريع التوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة، بما فيها الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وجرت الإشارة إلى أن اللجنة كانت قد بدأت العمل بهذا الشأن في عام ٢٠٠٤، غير أن العمل أجَّل حينها في انتظار اعتماد نظام الكبريتيدات في عام ٢٠١٠. وقد تم تناول هذه المسألة خلال الدورة السابعة عشرة، إلا أن اللجنة لم تتمكن من إنجاز عملها، وكلفت فريقاً فرعياً للخبراء البيئيين بمواصلة العمل في إعداد مشاريع التوصيات خلال فترة ما بين الدورتين. وقد استندت هذه المشاريع إلى أعمال الفريق الفرعي.

٢٣ - ولاحظت اللجنة مع القلق أن هذا البند أضحى الآن ملحا للغاية لأن عقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات أصدرت بالفعل والمتعاقدين مستعدون لبدء برامجهم الاستكشافية وما يتصل بها من دراسات بيئية أساسية. وتم الاتفاق على تناول هذه المسألة باعتبارها أولوية في اجتماع اللجنة المقبل. وفي غضون ذلك، قررت اللجنة تعميم مشاريع التوصيات على المتعاقدين ودعوتهم إلى تقديم أي مقترحات بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

جيم - نتائج حلقة العمل المعنية بالاحتياجات المتعلقة بإدارة البيئة واللازمة لاستكشاف واستغلال المعادن في قاع البحار العميقة (المعقودة في نادي، فيجي، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

٢٤ - تلقت اللجنة تقريراً عن نتائج حلقة العمل التي عقدتها السلطة بشأن احتياجات الإدارة البيئية اللازمة لاستكشاف واستغلال المعادن في أعماق البحار. ولم يكن الوقت كافياً لإجراء دراسة شاملة لنتائج حلقة العمل. وأشارت اللجنة إلى أن النتائج ستكون ذات قيمة كبيرة للكثير من أعمالها المعلقة.

سابعاً - التعديلات المقترحة إدخالها على نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

٢٥ - أشارت اللجنة إلى أن المجلس كان قد طلب تعديل النظام المتعلق بالعقيدات واستكشافها (المعتمد في عام ٢٠٠٠) وذلك لجعله متسقا مع النظام المتعلق بالكبريتيدات (المعتمد في عام ٢٠١٠). وتماشيا مع هذا الطلب، أعدت الأمانة وثيقة تتضمن التعديلات المقترحة إدخالها من أجل تحقيق الاتساق بين نص نظام العقيدات ونص نظام الكبريتيدات. وأشارت مرة أخرى إلى أن هذه المسألة ملحة، مع مراعاة الحاجة إلى استعراض رسوم الطلب والأحكام البيئية في النظام في ضوء الطلبات المتوقع تقديمها للحصول على الموافقة على خطط العمل المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، مع زيادة الأنشطة في المنطقة. ووافقت اللجنة على إعطاء الأولوية لهذا البند في اجتماعها المقبل.

ثامناً - مسائل أخرى

ألف - خطة الإدارة البيئية

٢٦ - أشارت اللجنة إلى أن المجلس يعتزم مواصلة استعراض خطة الإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون التي قدمتها اللجنة في الدورة السابعة عشرة في عام ٢٠١١. وأعربت اللجنة عن قلقها من احتمال بروز عامل جديد يتطلب الاستعجال في استعراض هذه الخطة نظرا لتزايد عدد الطلبات المقدمة إلى السلطة من أجل الحصول على تراخيص جديدة في منطقة الصدع. وأشارت أيضا إلى أن الخطة، التي تركز على تطبيق النهج التحوطي، تشمل إجراء استعراضات منتظمة لإدراج المعارف الجديدة متى وجدت وحيثما وجدت، وهو ما يتيح للخطة أن تكون مخططا أساسيا حيا يُعالج أفضل الممارسات البيئية في مراحل تطوره.

باء - حجم العمل ونمط الاجتماعات

٢٧ - أعربت اللجنة عن بالغ أسفها لعدم تمكنها من استكمال جدول أعمالها، لأن الوقت المتاح لم يكن كافيا. وفي حين يكمن أحد أسباب ذلك في زيادة عدد الطلبات المقدمة للحصول على موافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف التي تعيّن على اللجنة استعراضها، وذلك بسبب زيادة الوعي وتنامي الاهتمام في ما يتعلق بالموارد المعدنية الموجودة في أعماق البحار لدى كل من القطاعين العام والخاص، فقد لوحظ أيضا حدوث زيادة عامة كبيرة في حجم عمل اللجنة. فالزيادة في عدد عقود الاستكشاف، على سبيل المثال، تستلزم مزيدا من الوقت للجنة لكي تضطلع بتحليل التقارير السنوية للمتعاقدين. وسيظل ينمو عدد

التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين التي يتعين على اللجنة تقييمها. ويُتوقع أن يصل هذا العدد إلى ما يقدر بنحو ١٧ تقريراً سنوياً لعام ٢٠١٣. وتحتاج اللجنة أيضاً إلى وقتٍ كافٍ للتعامل مع عددٍ آخذٍ في التزايد من الطلبات المقدمة من المجلس للحصول على المشورة التقنية أو من أجل صياغة القواعد والأنظمة والإجراءات. ويندرج في صلب هذا العمل الاضطلاع بوضع قانونٍ للتعدين، الأمر الذي يُتوقع أن يستغرق عدة دوراتٍ لإنجازه. وينبغي أن يبدأ العمل الآن لكي تكون السلطة مستعدة للتعامل مع الطلبات المتوقع تقديمها للحصول على تراخيص الاستغلال في المستقبل القريب.

٢٨ - وقامت اللجنة بتمديد الفترة الزمنية المعتادة المحددة لاجتماعاتها وعقدت اجتماعات بشكل غير رسمي حتى في عطلة الأسبوع، إلا أنها لم تتمكن من استكمال جدول أعمالها. وفي ضوء المشاركة الفعلية للجنة بكامل هيئتها تقريباً واحتمال عدم تقلص عبء العمل في المستقبل، فقد اعتمدت اللجنة بكامل عضويتها رأياً مفاده أن تخصيص دورة واحدة مدتها ٨ أيام في السنة غير كافٍ، وأنه ينبغي إعادة النظر في ترتيبات العمل تلك بالتشاور مع الأمانة.

٢٩ - وارتأت اللجنة ضرورة النظر في إمكانية عقد دورتين في عام ٢٠١٣، بشرط توافر الموارد لذلك. وأوصت بأن يتم، قدر الإمكان، تقديم خدمات كاملة لهذه الاجتماعات حتى يتسنى لجميع أعضاء اللجنة المشاركة على قدم المساواة. على أن تُعقد الدورة الأولى في وقت مبكر من العام. وبذلك يمكن أن تعمم اللجنة توصياتها على المجلس في وقت مبكر من دورته العادية. أما الدورة الثانية للجنة فتُعقد في الأسبوع السابق مباشرة لانعقاد دورة المجلس، كما هو الحال في الوقت الحاضر.

٣٠ - وارتأت اللجنة أن تكون البنود ذات الأولوية المرجح تناولها في دورتها القادمة متصلة بما يلي:

(أ) إصدار توصيات توجيهية للمتعاقدين من أجل تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة؛

(ب) برامج التدريب؛

(ج) مواءمة نظام العقيدات مع نظام الكبريتيدات؛

(د) صياغة قانون التعدين.

وهذه البنود هي إضافة إلى البنود المدرجة بشأن الطلبات الجديدة المقدمة للحصول على الموافقة على خطط العمل للاستكشاف ولتقييم التقارير السنوية للمتعاقدين.